

اهتمامات جوهريّة لبنك الكويت المركزي

بشأن معالجة أوضاع القطاع المصرفي والمالي في البلاد^(١)

يسرني أن أتحدث إليكم عن موضوع يحظى حالياً بأهمية بالغة من جانب العديد من المهتمين بمعالجة ما آلت إليه أوضاع القطاع المصرفي والمالي في الكويت. كذلك، فإنه من دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لألقي الضوء على اهتمامات بنك الكويت المركزي بهذه المعالجة، وأن أوضح خلفية تلك الاهتمامات والنتائج المرجوة منها.

ومع إدراكي بأن موضوع هذه الندوة قد تناوله الكثيرون من زوايا متعددة ووجهات نظر مختلفة، وأن ثمة مشروعاً لمرسوم بقانون أعده مؤخراً مجلس الوزراء الموقر في شأن معالجة أوضاع القطاع المصرفي والمالي ومعرض حالياً على المجلس الوطني الموقر لدراسته، فإن كلمتي في هذه المناسبة لن تكون سرداً لما قيل في ذلك الصدد أو تعقيباً عليه، وإنما ستكون بمثابة لقاء أتمنى من خلاله أن أضع الحقائق بموضوعية أمامكم، وأن أفسر بوضوح خلفية اهتمامات البنك المركزي ومبرراتها.

ويحدوني الأمل في أن أستطيع، من خلال كلمتي هذه وإجاباتي عن استفساراتكم لاحقاً، أن أسهم في استجلاء العديد من الأمور التي قد تكون غير واضحة أمام البعض بشأن الإجراءات التي تتخذ لتصحيح أوضاع القطاع المصرفي والمالي، وأن أشارك في الجهود الرامية إلى تجاوز ما ألمّ باقتصادنا الوطني بوجه عام، والقطاع المصرفي والمالي على وجه الخصوص، من جراء العدوان العراقي الغادر على دولة الكويت، سعياً إلى تحقيق ما نصبو إليه جميعاً لبلدنا الحبيب من تقدم وازدهار.

(1) أُلقيت في ٢٣ فبراير ١٩٩٢ في الكويت، بمناسبة المحاضرة التي نظمتها جمعية الخريجين الكويتية.

ولسوف تتناول كلمتي، وبشيء من الإيجاز، الأوضاع الراهنة للقطاع المصرفي والمالي في البلاد وتوجهات الحكومة بشأنه، وما تولد عن تلك الأوضاع من اهتمامات جوهرية لبنك الكويت المركزي بشأن معالجتها، حيث يقوم البنك المركزي بترجمة هذه الاهتمامات إلى أرض الواقع من خلال ما يطرحه وما يتبناه من تصورات وسياسات وإجراءات. كما وتتضمن هذه الكلمة إشارة إلى انعكاسات حل مشكلة المديونيات على الوضع الاقتصادي المحلي، إضافة إلى تطلعات مستقبلية لاستكمال تصحيح مسار القطاع المصرفي والمالي من خلال الدمج.

أولاً: الأوضاع الراهنة للقطاع المصرفي والمالي وتوجهات الحكومة بشأنه

يعتبر القطاع المصرفي والمالي شريان النشاط الاقتصادي وأهم دعائمه، نظراً لما يقوم به ذلك القطاع من دور بارز في تمويل عمليات التنمية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي. كما ويفسر ذلك الدور البارز اهتمام السلطات في كل دول العالم بالتصدي لمشكلات ذلك القطاع والعمل على وجود قطاع مصرفي ومالي قوي ومستقر، يمثل في جوهره انعكاساً لقوة الوضع الاقتصادي المحلي بصفة عامة.

ومن المعلوم أن هذا القطاع قد واجه منذ أوائل الثمانينيات عدة أحداث وتداعيات مختلفة كانت أهمها أزمة سوق الأوراق المالية والحرب العراقية الإيرانية وتدني عوائد النفط، مما ترتب عليه حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى تراجع معدلات أداء الكثير من المدينين، وتراجع في قيم الأصول وانخفاض في عوائد الأنشطة المحلية. وقد صاحب ذلك تصاعد حجم المديونيات نتيجة للفوائد التي تم الاستمرار في احتسابها، والتي تراكمت مع مرور الوقت، مما أدى إلى ظهور مشكلة المديونيات الصعبة نتيجة لعجز المدينين عن خدمة وسداد ديونهم.

ولقد تفاقم حدة المشكلة بما ترتب على الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت وفترة الاحتلال البغيض من تخريب ونهب، وانخفاض حاد في قيم معظم أصول العملاء التي لم تطلها الآثار

المدمرة لهذا التخريب والنهب، لاسيما العقارات والأسهم. يضاف إلى ذلك أن فترة الاحتلال البغيض قد شهدت شللاً تاماً في مختلف الأنشطة الاقتصادية في البلاد، بحيث أدت إلى توقف أصحاب النشاط الاقتصادي عن مزاولة أعمالهم لمدة تقارب العام.

ولقد أدت تلك الأحداث والتداعيات مجتمعة إلى تعطيل مسيرة القطاع المصرفي والمالي عن أداء دوره الحيوي في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في البلاد، وإلى تعرضه للعديد من المشاكل التي تؤثر سلباً، عند استمرارها، في الثقة بهذا القطاع، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

وأخذاً بعين الاعتبار أن الدولة ملتزمة بحماية حقوق المودعين لدى البنوك الكويتية، والمحافظة على حقوق المساهمين المعلنة في نهاية عام ١٩٨٥ لدى البنوك المحلية، كما جاء في برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة الذي أقره مجلس الوزراء الموقر في شهر أغسطس من عام ١٩٨٦، فإن ترك هذا القطاع دون تدخل حكومي قد يؤدي إلى انخيار العديد من وحداته، الأمر الذي سيترتب عليه حدوث اضطراب شديد في المعاملات، وتأثير سلبي حاد في مختلف الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وتكالب من قبل المودعين على سحب ودائعهم من وحدات القطاع المصرفي والمالي. وبالتالي، فإن الدولة ستضطر في حالة عدم تدخلها لحماية وحدات هذا القطاع من الهزات التي تعرض لها، إلى تحمل أعباء نقدية وفورية ضخمة للوفاء بالتزامها قبل حقوق المودعين والمساهمين، والتي ستعجز وحدات القطاع عن الوفاء بها. هذا بخلاف الآثار السلبية الناجمة عن انخيار وفقدان الثقة في هذا القطاع، وما يتطلبه ذلك من جهود وأعباء مضاعفة وفترة زمنية طويلة لإعادته إلى ما كان عليه.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار التوجهات الحكومية في الكويت من أجل التصدي لمشاكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، ووضع الأسس الكفيلة لمعالجتها وبما يؤدي إلى

تحسين أدائها وتطويرها، فإن القطاع المصرفي والمالي يعد من أهم القطاعات التي أخذت الحكومة على عاتقها اتخاذ إجراءات حاسمة لعلاج المشاكل التي تواجهه، وذلك من خلال التحرك على ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: ويتمثل في إعادة وحدات القطاع المصرفي والمالي إلى حالتها الطبيعية، وذلك من خلال تخليصها من مشكلة المديونيات الصعبة، الخاصة بالمدينين الكويتيين.

والثاني: مفاده التيسير على العملاء المدينين وكفلائهم بحسب قدرة كل منهم على سداد ما عليه من ديون وفقاً للمراكز المالية، مع مراعاة التخفيف قدر الإمكان من الأعباء التي تتحملها الحكومة في سبيل ذلك.

أما المحور الثالث: فإنه يركز على إعادة هيكلة وحدات القطاع المصرفي والمالي من خلال الدمج، حيث أن علاج مشكلة المديونيات الصعبة وحدها لن يكون كافياً - بحد ذاته لتحقيق إصلاح مسار هذا القطاع الهام.

ثانياً: اهتمامات جوهرية للبنك المركزي بشأن معالجة مشكلة المديونيات الصعبة

وفي إطار التوجهات الحكومية لحل مشاكل القطاع المصرفي والمالي، فقد عكف البنك المركزي، وهو بصدد اقتراح حل لمعالجة مشكلة المديونيات الصعبة، على دراسة مختلف البدائل المتاحة، حيث قام بتحليلها ودراستها من جميع جوانبها، وبحث إمكانية تطبيقها. وضمن هذا الإطار لم يكن من المناسب علاج مشكلة مديونيات العملاء عن طريق استمرار العمل بقواعد وأحكام برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة الذي صدر في عام ١٩٨٦، والسماح للعملاء الكويتيين غير الخاضعين حالياً للبرنامج سالف الذكر بالانضمام إليه، وذلك بعد أن تفاقمّت المشكلة، وأصبح حجم الأموال اللازمة للدعم في إطار هذا البديل من الضخامة

يمكن بحيث لا يتيسر تحقيقه دون اللجوء إلى تسهيل استثمارات بما يغطي الأموال المطلوبة لهذا الدعم، والتي كانت لن تقل عن عشرة بلايين دينار كويتي، يتم إيداعها لدى البنوك بدون فوائد حتى تتمكن هذه البنوك من بناء المخصصات المطلوبة خلال فترة زمنية تصل إلى عشر سنوات على الأقل.

وقد قامت الحكومة من خلال لجان شكلتها لهذا الغرض ببحث مختلف الدراسات والآراء التي أبدت من جانب جميع الجهات والمعنيين بهذا الموضوع، وقد أسفر ذلك عن صدور قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ من شهر ديسمبر عام ١٩٩١ بشأن معالجة مشكلة المديونيات الصعبة، حيث استهدف هذا القرار تحقيق ما يلي:

(١) المحافظة على حقوق المودعين وحمايتهم، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لوحدات القطاع المصرفي والمالي بحيث تعود إلى أوضاعها الطبيعية من خلال تنظيف ميزانياتها من الديون الصعبة.

(٢) تعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمالي من جانب المتعاملين معه، بما في ذلك المؤسسات المالية العالمية، مما سيزيد من قدرة وحدات هذا القطاع في مجال التعامل مع تلك المؤسسات لتمويل مرحلة إعادة البناء والتعمير وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيعزز الثقة في الوضع الاقتصادي المحلي بوجه عام، مما من شأنه تخفيف نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج ويساعد على استقرارها في البلاد.

(٣) التيسير على العملاء المدينين وكفلائهم في السداد وفقاً لمراكزهم المالية، وذلك لتحفيزهم على الانطلاق في مزاولة أنشطتهم وتنميتها، وإزالة المعوقات التي تقف حائلاً أمامهم في سبيل تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

٤) التخفيف قدر الإمكان من العبء الذي تتحمله الحكومة في سبيل حل مشكلة المديونيات، مع توزيع هذا العبء على فترة زمنية مناسبة.

وسوف يصاحب هذا الحل قيام الحكومة برفع كفالتها لحقوق المساهمين في البنوك الكويتية، وكذلك قيام البنك المركزي باسترداد أموال الدعم التي قام بإيداعها - بالنيابة عن الحكومة - لدى البنوك المحلية، وذلك بالكيفية والمدة الزمنية التي يحددها، بحيث تتحمل هذه الوحدات نتائج القرارات التي تتخذها في مجالات أنشطتها المختلفة، وتكون مسئولة عن مواجهة أية مخاطر تترتب عليها في ظل رقابة وتعليمات بنك الكويت المركزي.

ويتلخص الحل المقترح في قيام بنك الكويت المركزي كجهة ممثلة للحكومة بشراء مديونيات العملاء الكويتيين تجاه البنوك وشركات الاستثمار المحلية، والقائمة في ١/٨/١٩٩٠، مضافاً إليها الفوائد المستحقة منذ ٢/٨/١٩٩٠، حتى تاريخ الشراء. أما مديونيات بيت التمويل الكويتي التي سيتم شراؤها، فيقصد بها أرصدة المدينين الكويتيين كما هي في ١/٨/١٩٩٠، بحيث تنقل هذه المديونيات إلى بنك الكويت المركزي محملة بجميع ضماناتها العينية والشخصية.

وسوف تتم جدولة المديونيات المشتراة مع العملاء المدينين وكفلائهم بحسب المقدرة المالية والتدفقات النقدية لهم، التي تكشف عنها المراكز المالية المقدمة من جانبهم، ويتم على أساس هذه المراكز تحديد شروط الجدولة، سواء ما يتعلق بالإقساط السنوية أو مدة الجدولة وسعر الفائدة على مبلغ الدين، وذلك بحد أقصى ٧% سنوياً.

وفي إطار هذه الجدولة سوف يتم منح المدينين وكفلائهم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الشراء، وسوف تقتصر المديونية التي سيتم جدولتها على المديونيات المشتراة بعد خصم الفوائد عن الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتى تاريخ الشراء، نظراً لأن تلك الفوائد قد احتسبت على مديونيات العملاء خلال فترة لم يزاووا خلالها أية أنشطة بسبب ظروف الاحتلال البغيض. ولن تزيد مدة الجدولة عن عشرين سنة كحد أقصى شاملة فترة السماح، لتمكين المدينين خلال فترة السماح من إعادة مزاولة أنشطتهم في شتى القطاعات وتنميتها دون أن تكون هناك ملاحقة لهم، أو تكبيلهم بأعباء تحول دون تمكنهم من تحقيق ذلك.

وسوف يقوم بنك الكويت المركزي بتفويض البنوك الكويتية بإدارة المديونيات المشتراة، ويشمل ذلك جميع الإجراءات المتعلقة بالجدولة ومتابعة تحصيل واسترداد هذه المديونيات.

وسيقوم المدينون وكفلائهم في إطار الجدولة، برهن أصولهم سواء التي كانت مرهنة أو الحرة، مقابل المديونيات المشتراة، وبحيث لا تزيد قيمة هذه الأصول عن قيمة المديونية. ويلتزم المدينون وكفلائهم بتقديم رهونات إضافية في حالة انخفاض قيم الأصول المرهنة.

كما سيتم السماح بتداول الأصول المرهنة في إطار الجدولة من خلال شركات الاستثمار المحلية والبنوك المحلية، وفق ضوابط وترتيبات يضعها البنك المركزي يراعي فيها الموازنة بين المرونة التي تتيح إدارة وتنمية تلك الأصول، وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني وضمان حصول الجهة المشتريّة لحقوقها.

ونظراً إلى أن الحل المقترح من شأنه التيسير على المدينين في تسديد التزاماتهم تجاه القطاع المصرفي والمالي، فإنه يقع على عاتق هؤلاء المدينين أن يتعاملوا، من جهة أخرى، مع مدينيهم الكويتيين بنفس الروح، وخاصة المتعاملين بنظام الأقساط. فمن المعلوم أن العديد من الشركات المدينة لوحدات القطاع المصرفي والمالي تتعامل في الائتمان التجاري مع بعضها البعض، وتقوم

بالباع لعدد كبير من المواطنين بنظام التقسيط، ولما كانت هذه الشركات سوف تتم جدولة مديونياتها تجاه القطاع المصرفي والمالي بحسب القدرة المالية لها، فإنه يتوجب عليها أن تتعامل وفق ذات الروح مع مدينيتها من خلال التيسير عليهم في سداد التزاماتهم تجاهها. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في توسيع الأثر الإيجابي، بحيث يشمل أكبر عدد من المدينين الكويتيين وكفلائهم.

ولسوف يساهم القطاع المصرفي والمالي في تغطية جزء من تكلفة شراء المديونيات، وذلك من خلال استخدام كامل قيمة الزيادة في حقوق المساهمين المعلنة بعد عام ١٩٨٥، والمخصصات المحددة بعد استبعاد جزء منها لمقابلة مخاطر الديون الخاصة بالعملاء غير الكويتيين المقيمين وغير المقيمين والتي لن يتم شراؤها، وكذلك المخاطر غير المغطاة بمخصصات لحافطة الاستثمارات المالية. كما يساهم هذا القطاع بما نسبته ٥٠ % من المخصص العام والاحتياطي السري وأية فوائض مالية أخرى. هذا إضافة إلى التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي بإرجاع المخصصات التي تم تركها لها، في حالة انتفاء الغرض منها، إلى الدولة وذلك عن طريق خصم هذه المخصصات من حجم السندات المصدرة.

وكما هو واضح، فإن عملية شراء المديونيات لا تمثل إعفاء للمدينين وكفلائهم من سداد ديونهم كما قد يفهمها البعض، فهذا غير صحيح على الإطلاق، حيث أن الجهة الممثلة للحكومة قد حلت محل وحدات القطاع المصرفي والمالي في الدائنية، وذلك بهدف جدولة المديونية مع العملاء المدينين وكفلائهم بحسب قدراتهم المالية، ولتجنب ملاحقتهم من جانب وحدات القطاع المصرفي والمالي الدائنة لمطالبتهم بالسداد رغم عدم قدرتهم، الأمر الذي سوف يترتب عليه التنفيذ على أصولهم بالبيع، وقد يصل الأمر إلى إشهار إفلاس العديد منهم بما لذلك من آثار سلبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة

غير عادية في جانب العرض مما سيترتب عليه، في ظل ثبات العوامل الأخرى، تدهور قيمة الأصول بشكل حاد، خاصة وأنها قد تدنت قيمتها من جراء العدوان العراقي الغادر على دولة الكويت، مما سينعكس سلباً على سائر المواطنين الذين يمتلكون أصولاً استثمارية، وليس فقط على العملاء المدينين للبنوك.

من جانب آخر، فإنه وفقاً للحل المقترح، سوف يتم السماح للمدينين الذين لا تزيد مديونياتهم عن ٢٥٠ ألف دينار كويتي بإجراء تسويات فورية لمديونياتهم بحسب مراكزهم المالية، وفقاً لأسس وضوابط يضعها بنك الكويت المركزي.

وتهدف هذه التسويات الفورية إلى تقليل الأعباء الإدارية الناجمة عن متابعة إدارة وتحصيل ورهن أصول عدد كبير من المدينين، على الرغم من صغر إجمالي مديونياتهم. وسوف يعطي هذا الأمر أولوية في مجال تنفيذ الحل، نظراً لأنه يشمل شريحة كبيرة من العملاء، في الوقت الذي تتضاءل فيه الأهمية النسبية لمديونياتهم.

وعلى صعيد التكلفة والعبء على المال العام، أود أن أتوقف قليلاً عند بعض النقاط الهامة، والتي جاءت في قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن معالجة المديونيات، وذلك حتى تكون الصورة واضحة بشأن اهتمامات البنك المركزي في مجال تكلفة وعبء الحل على المال العام، وهذه النقاط كما يلي:

(١) أنه بالنظر إلى أن عملية الشراء سوف تقتصر على مديونيات العملاء الكويتيين القائمة في ١/٨/١٩٩٠ قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي، فإنه يتعين على وحدات هذا القطاع التعامل مع مديونيات باقي العملاء، سواء غير المقيمين أو المقيمين غير الكويتيين، بالأسس ذاتها التي كانت متبعة من قبل، وكذلك تحمل أية مخاطر مستقبلية تنجم عن هذه المديونيات.

يضاف إلى ذلك تحمل أية مخاطر تتعلق بأية تسهيلات ائتمانية جديدة، أو عمليات استثمارية أخرى، وهذا ما نعينه بتحمل البنوك لنتائج القرارات التي تتخذها.

(٢) إن الحكومة لن تتحمل أعباء نقدية فورية نتيجة قيامها بشراء المديونيات، إذ سيقوم البنك المركزي، كجهة ممثلة للحكومة، بتحرير سندات طويلة الأجل بالقيمة الشرائية للمديونيات، تسدد على شرائح تتحدد آجال استحقاقها بما يتماشى مع جدولة المديونيات مع المدينين وكفلائهم، ولفترة لا تزيد عن عشرين سنة. وتحمل هذه السندات فائدة بسعر متحرك يحدده سنوياً بنك الكويت المركزي، مسترشداً في ذلك بتكلفة الأموال لدى البنك الكويتية.

ومما لا شك فيه أن إصدار سندات مقابل شراء المديونيات إنما يعني أن الحكومة لن تكون مضطرة إلى تسهيل بعض الأصول التي تمتلكها في غير الوقت المناسب، ومن ثم عدم الاضطرار إلى تحمل أية خسائر غير مبررة نتيجة لهذا التسهيل. ومن جهة أخرى، سوف يتم استخدام التدفقات النقدية المتحصلة من العملاء المدينين وكفلائهم كأحد مصادر سداد الشرائح التي تستحق من هذه السندات والفوائد المحتسبة عليها.

وسعيّاً نحو تخفيف العبء الواقع على عاتق الحكومة والمال العام قدر الإمكان، فسوف يلتزم أي طرف مشمول بالحل، سواء كان من وحدات القطاع المصرفي والمالي أو من المدينين وكفلائهم، في حالة استفادتهم من التعويضات عن أضرار الغزو العراقي الغاشم أو عوائد عمليات الاستملاك التي تجريها الدولة، بالتنازل عن هذه التعويضات والعوائد، كلياً أو جزئياً، إلى الجهة المشترية بحيث تعتبر عنصراً من عناصر سداد المديونية بالنسبة للعملاء المدينين وكفلائهم، أو يتم تخفيض قيمة السندات المصدرة بها.

ومن ذلك، يتضح أن قيام بنك الكويت المركزي بصفته جهة ممثلة للحكومة بشراء مديونيات العملاء الكويتيين من وحدات القطاع المصرفي والمالي يؤدي إلى الحل الجذري لهذه المشكلة،

والحفاظ على العديد من وحدات القطاع المصرفي والمالي من الانهيار، والذي تعتبر الدولة مساهماً رئيسياً في بعض وحداته، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى المحافظة على حقوق المودعين، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه. هذا، وقد بلغت تلك الودائع في نهاية شهر أكتوبر عام ١٩٩١ نحو ٧,٤ بلايين دينار كويتي تمثل مجموع الودائع لدى كل من البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي وشركات الاستثمار، علماً أن حجم هذه الودائع لا يتضمن ودائع الحكومة والبنك المركزي لدى تلك الجهات.

ثالثاً: انعكاسات حل مشكلة المديونيات على الوضع الاقتصادي المحلي

إن معالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة من أجل استرداد اقتصادنا الوطني لعافيته، ثم الانطلاق به نحو آفاق التنمية الاقتصادية بخطى مستقرة، لأمر تتولاه عدة جهات تكثف من جهودها في أكثر من اتجاه في وقت واحد. وتعزى مبررات هذه الجهود المكثفة والمتعددة إلى ما أفرزه الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت من تفاقم في حدة مشكلات اقتصادية متراكمة من فترات سابقة، مثل المشكلات المتصلة بالتركيب السكانية، والعمالة، وعدد السكان، والخلل الهيكلي الناجم عن الاعتماد الأساسي للاقتصاد المحلي على قطاع النفط. يضاف إلى ذلك ما أفرزه ذلك الغزو الغاشم من مشكلات جديدة بسبب ما أقدم عليه من تخريب ودمار متعمد نجم عنه تقويض في القدرة الإنتاجية لقطاع النفط والقطاعات غير النفطية على السواء.

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمامات بنك الكويت المركزي بحل مشكلة المديونيات الصعبة قد أخذت في الاعتبار، إضافة إلى معالجة أوضاع القطاع المصرفي والمالي، ما لذلك الحل من انعكاسات سوف تؤثر إيجاباً في أداء الاقتصاد الوطني. إذ أن تنظيف ميزانيات ذلك القطاع من شأنه إتاحة الفرصة للبنوك المحلية للعمل بشكل طبيعي، والقيام بدورها المنشود في منح الائتمان المصرفي لأنشطة اقتصادية محلية لها دورها في دفع الحركة الاقتصادية في البلاد. وإضافة

لذلك، فإن من شأن حل مشكلة المديونيات الصعبة أن يعطي فرصة للعملاء المدينين وكفلائهم للحركة والعمل في أنشطتهم التي لها ارتباطها وتشابكها مع أنشطة قطاعات أخرى، إضافة إلى تمكينهم من سداد مديونياتهم.

رابعاً: تطلعات مستقبلية لاستكمال تصحيح مسار القطاع المصرفي والمالي من خلال الدمج

إن تنظيف ميزانيات القطاع المصرفي والمالي من خلال حل مشكلة المديونيات الصعبة، لن يكون كافياً - بحد ذاته - لإصلاح مسار القطاع المصرفي والمالي وترتيب أوضاعه. لذلك، فإن بنك الكويت المركزي يرى أن إعادة هيكلة وحدات ذلك القطاع باستخدام الدمج يعتبر أمراً ضرورياً لتوفير المناخ المناسب لإيجاد قطاع مصرفي ومالي قوي ونشط ومستقر، إضافة إلى تحقيق العديد من الوفورات والإيجابيات بما يتماشى مع الأجواء السائدة في العالم الخارجي بشكل متسارع، نظراً لأهمية الدمج من حيث أنه يهيئ المؤسسات المصرفية والمالية للأجواء التي ستكون قائمة بعد نهاية عام ١٩٩٢، والتي يصعب مواكبتها دون حدوث عمليات الدمج.

ويعاود بنك الكويت المركزي التأكيد بأن الوحدات المصرفية والمالية التي لا تحبذ اختيار الدمج كوسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة منه، فليس أمامها من سبيل سوى الاتجاه إلى زيادة القاعدة الرأسمالية بزيادة رؤوس أموالها إلى المستوى الذي يراه البنك المركزي مناسباً لتأمين سلامة مراكزها المالية، والمحافظة على ملاءتها وسيولتها وقدرتها على تحقيق أرباح معقولة، وبما يمكنها من الالتزام بالمعايير الدولية والتعليمات الرقابية.

وتلخيصاً لما تقدم، فإنه انطلاقاً من ارتباط وتشابك العلاقة بين وحدات القطاع المصرفي والمالي والمتعاملين معه من مودعين ومدينين، فإن الضرر الذي سوف يلحق بأي طرف من أطراف

هذه العلاقة من شأنه التأثير في أطراف أخرى فيما لو تركت مشاكل ذلك القطاع معلقة بدون حل، بحيث تشتد وطأة المشكلة يوماً بعد يوم، وترتفع أيضاً كلفة الحل كلما تأخر إنجازه، لذلك فإن تنفيذ خطة الحكومة الكويتية لتصحيح مسار القطاع المصرفي والمالي سيكون له من النتائج التي لا تقتصر على هذا القطاع فحسب، بل ومن المأمول أن يترتب عليها عدة انعكاسات تؤثر إيجاباً في نشاط قطاعات اقتصادية أخرى، سواء التجارية منها أو العقارية، أو الأنشطة الاستثمارية الأخرى.

وفي ختام كلمتي، أرجو أن أكون قد أوضحت الاهتمامات الجوهرية لبنك الكويت المركزي من أجل التصدي لمشكلة المديونيات الصعبة، وتصحيح مسار القطاع المصرفي والمالي في البلاد، وفق تصور واقعي ومتكامل.